ـ تحية شعبية

١٩٢٠٤

■ توجيهات الرئيس الى امانة الحزب الوطنى حول أسلوب العمل لصالح الجماهير :

بدء حملات التنمية الشعبية لاستثمار موارد المحافظات

حملات للحزب تشمل النظافة واستهلاك المياه ومراقبة التزام التجار بالتسعيرة

تشديد العقوبة على عدم الالتزام الخلقى فى المرور والمرافق ودور السينما والملاهى

كتب ـ محمود معوض .

اصدر الرئيس انور السادات رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى توجيهات الى الامانة العامة للحزب، حول اسلوب العمل الحزبى من اجل الجماهير فى المرحلة القادمة . وصرح السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب بأن الرئيس طلب ان تبدأ حملات التنمية الشعبية من اول يناير القادم فى كل المجالات ، على ان تبدأ من القرية حسب ظروف كل منطقة ، وسوف يبدأ الحزب فورا فى اعداد خطط التنمية بالاشتراك مع المسئولين فى المحافظات لبحث امكانيات التنمية واستثمار موارد كل محافظة .

وقال السيد فكرى مكرم عبيد ان الرئيس اكد على ضرورة ان تبدأ الحملات بالنظافة العامة فى المدن والقرى ، وان تكون كل هيئة ملزمة بنظافتها الذاتية ، ونظافة المنطقة المحيطة بها .

كما طلب الرئيس ان تشمل الحملات ترشيد استهلاك المياه ومراقبة التزام التجار بالتسعيرة ، وان يقوم الحزب بدوره فى ان يشمل الالتزام الخلقى الملاهى ودور السينما والمواصلات

كما طلب الرئيس ان يمارس الحزب دوره فى مراعاة قواعد المرور فى الشارع ، وطلب تشديد العقوبة على المخالفين فى هذه السلوكيات العامة

والاخلاقية ، وان يعمل شباب الحزب المتطوع على ازالة الانقاض وتسوية المطبات بالجهود الذاتية ، وستبدالجان الحزب النوعية باعداد خطة عمل الحزب لتنفيذ تعليمات الرئيس واعداد مشروعات القوانين اللازمة لتنفيذ هذه التعليمات.

وفى مقدمة التعليمات التى اصدرها الرئيس العمل على انهاء كافة الخلافات الشخصية ولن يسمح الحزب بوجود اى نوع منها وحتى بين اعضاء الحزب واحزاب المعارضة .

وطلب الرئيس ان يقوم المحافظ بممارسة مسئولياته بالتعاون مع اعضاء مجلس الشعب والمجلس المحلى للمحافظة ولجنة الحزب بالمحافظة ، وان تستكمل كافة التشكيلات الحزبية فورا للنزول فى مواقع الانتاج وممارسة العمل الحزبى السليم .

كما اشار الرئيس بضرورة تكوين لجان الحزب فى القرى والاحياء ، وان يرتبط العمل السياسى بالانتاج بهدف رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمواطنين ، واكد على اهمية مباشرة لجان القيم لاختصاصاتها وان يرتكز العمل الحزبى على المبادىء والقيم الروحية .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٩/١/٧
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ توجيهات للسادات بتنفيذ :

خطة شعبية للتنمية بالمحافظات

بنك التنمية يبدأ نشاطه خلال شهر

أسوان — من محمد عامر : اصدر الرئيس انور السادات توجيهاته بالبدء فورا في تنفيذ خطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في جميع المحافظات ، وأن تقوم كل محافظة في ظل السلطات الكاملة التي منحت للمحليات باستغلال الموارد الزراعية والصناعية والسياحية والتعدينية وغيرها المتوفرة في الاقليم ، وان تعطى الفرصة كاملة للمواطنين لانشاء المشروعات الاستثمارية في هذه المجالات لتحقيق سياسة الامن الغذائي والرخاء .

وسوف يتفقد الرئيس السادات خلال هذا الاسبوع مشروعات الامن الغذائي في محافظة اسوان ، وذلك في اطار جولة يتفقد خلالها مشروعات تنمية بحيرة السد العالي ومشروعات المزارع النموذجية على شواطئها .

وسيرافق الرئيس في هذه الجولة المهندس عثمان أحمد عثمان المشرف على مشروعات الامن الغذائي والمهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير والمجتمعات الجديدة ، والمهندس توفيق ــــــ

كرارة وزير استصلاح الاراضي .

وسيقوم الرئيس خلال هذه الجولة بزيارة مزرعة وادي كركر النموذجية التي تقع على مسافة ١٠ كيلو مترات من منطقة صحاري ، وتبلغ مساحتها ٢٥٠ فدانا ، وتروى من المياه الجوفية بواسطة ثلاث آبار عميقة . كما يزورون مزرعة كلابشة النموذجية التي تقع على بعد ١٢٠ كيلو مترا من أسوان ومساحتها ٥٠٠ فدان ، وتروى عن طريق بئرين .

كما يقوم الرئيس ومرافقوه بزيارة مزرعة توشكا ، التي تقع عند قناة توشكا ، ومساحتها ٥٠٠ فدان ، ويتم ريها عن طريق بحيرة السد مباشرة .. كذلك زيارة مزرعة السلام التي تقع على بعد ٥ كيلو مترات شمال مدينة أبو سمبل ، ومساحتها ١٥٠ فدانا ، كما يزورون مزرعة قسطل وادندان التي تقع بالجانب الشرقي من بحيرة السد وفي مواجهة مدينة أبو سمبل ، وتبلغ مساحتها ٥٠٠ فدان ، ويتم ريهما عن طريق بحيرة السد العالي .

وتتضمن توجيهات الرئيس البدء فورا في زراعة الاشجار المارة بالاراضي غير المستغلة على شواطيء مجرى النيل ، والترع ، وعلى جانبي خطوط السكك الحديدية ، على أن يقوم المواطنون بغرسها ، وجني محاصيلها .

واعلن السيد ماهر محمد على أمين المهنيين ومسئول التنمية الشعبية بالحزب الوطني في لقائه أمس بقيادات المهنيين في أسوان — الذي شهده السيد محمد كامل العقيلي وزير الدولة لشئون الحزب — أنه سيلتقي خلال الاسبوع الحالي مع وزير الزراعة ، لتوفير الميكنة الزراعية للمشروعات الاستثمارية في مجال الامن الغذائي للمحافظات .

وقال ان الرئيس يؤمن أن التنمية الحقيقية للشعب المصري لا يمكن أن تتم الا من خلال جماهير الشعب نفسه ، وان الحزب الوطني لابد وان يركز خلال تحركه وسط المواطنين على تحويل مصر الى مجتمع كل المنتجين ، وأن يتملك المواطنون الاراضي التي يستصلحونها ويستزرعونها والمشروعات التي يساهمون في تنفيذها .

وأضاف أن الرئيس السادات — بصفته رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي — أصدر توجيهاته بانشاء بنك استثماري سيبدأ نشاطه خلال شهر ، لتمويل عمليات التنمية الشعبية التي ينفذها الحزب داخل القرى والمدن المصرية من خلال الطاقات الكامنة في الشعب المصري

وأوضح أن رأسمال البنك الجديد يبلغ ٢٠ مليون جنيه تقوم بتغطية البنوك وشركات التأمين المصرية ، ويخصص لكل محافظة نحو مليون جنيه لتمويل المشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في المحافظة على أن يكتتب مواطنو المحافظة بنصف رأسمال هذه المشروعات ويغطي البنك النصف الآخر .

وقد قام السيد محمد كامل العقيلي والسيد ماهر محمد على ، والسيد عبد القادر أبو بكر امين الحزب بأسوان بجولة ميدانية أمس في أراضي النوبة القديمة تفقدوا خلالها الجهود التي تقوم بها جمعية السادات الزراعية وجمعية التكامل لاهالي قسطل وأدندان لاعادة تعمير النوبة القديمة وانشاء المشروعات الاستثمارية بمنطقة التكامل بين مصر والسودان .

ويناقش الحزب الوطني غدا دور المهنيين في مجال التنمية الشعبية من خلال تشكيل لجان عمل نقابية لانجاز التنمية الاقتصادية . ويشهد الاجتماع السيد فكري مكرم عبيد الامين العام للحزب ، والسيد ماهر محمد على ، والسيد على منصور مقرر لجنة التنظيمات المهنية بالحزب . □

التنمية الشـعبية .. كيف نحققها ونوفر لها النجاح

رئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطني:

مشروعات لاستغلال الأراضي وزيادة انتاجنا الزراعي وتوفـــير اللحـــوم

تستهدف التنمية الشعبية تحقيـــق المشاركة الشـــعبية الكاملة من جانب المواطنين في حل مشاكل بلادهم ودعم اقتصادها وذلك من خــــلال توجيه مدخراتهم وأفكارهم وجهودهم لتنمية مواردها ومصادر الدخل القومي بها . كيف يمكن ان نحقق هذه التنمية وماذا تضيف لاقتصادنا ولدخل المواطن ومن أين تمول ؟ ..

يقول المهندس عثمان احمد عثمان ، رئيس لجنة التنمية الشعبية بالحـــزب الوطني : ان فلسفة التنمية الشعبية تقوم على أساس مشاركة المواطنين في التنمية الشاملة بخطة واضحة المعالم تكون بمثابة خطة احتياطية لخطـــة الدولة ترمي في النهاية الى جـــانب ما توفره من رفاهية الإفراد الى مضاعفة

دخل الدولة وتبني العديد من مشروعات الانتاج ، بطريقة بسيطة وميسرة تعتمد اساسا على المدخرات الفردية ، والمبادرات الذاتية مجمعة في هيئة مشروع يفيد منه الوطن ويستفيد منه المواطنون ، وهذه الخطة تتسم بالمرونة والملاءمة ، بحيث تتنوع فيها المشروعات وتتعدد بقدر احتياجات الاكتفاء الذاتي وبما يحقق تلاؤم مشروعات كل منطقة مع ما يتوافر لديها من امكانيات ومواد اولية أو حاصلات زراعية او خامات بيئية .

وخطة التنمية التي وضعتها لجنة التنمية بالحزب ، تقوم على عدم ترك اى قطعة من الاراضي الصحراوية القابلة للزراعة دون الاسهام في استصلاحها والافادة من استزراع كل شبر من الارض البور خاصة ان وسائل الري والصرف متوافرة لها وانشاء مزارع للدواجن والطيور وحظائر لتربية الماشية ومناحل في كل قرية ليصبح عندنا في النهاية بضعة آلاف منها تقوم عليها صناعات وانشطة تجارية تخدم المجتمع كما تتضمن الخطة استعادة امجاد منطقة النوبة كغابة للنخيل الممتاز ، والتوسع في زراعة النباتات الطبية ، والعطرية وغرس جوانب الطرق وشواطىء النيل والترع والمصارف بأنواع الاشجار المثمرة والخشبية مما يوفر محصولا كبيرا من الفاكهة اسهاما في الامن الغذائي لجماهير الشعب ، وتوفير جانب كبير من احتياجاتنا من الاخشاب .. وتتضمن الخطة بالاضافة الى ما تقدم التوسع في زراعة النباتات الصحراوية وخاصة الشعير واشجار الزيتون والجوجوبا وزراعة محاصيل الاعلاف ، وخاصة علف الفيل تدعيما للثروة الحيوانية ونشر زراعة شجيرات التوت التي تربى عليها دودة القز لاقامة صناعة الحرير الطبيعي شعبيا وفي اطار الاهداف التي تضمنتها خطتنا للتنمية بدأنا مشروعاتنا من محافظة الاسماعيلية ومدن القناة باعتبارها المدن التي عانت من الحرب في صورة عدة مشروعات طرحت كشركات للمساهمة الوطنية ، والشعبية على كل المستويات ، وهي مزرعة الدواجن بالاسماعيلية برأسمال يجاوز ١٠ ملايين جنيه ، وقد بدأت انتاجها بالفعل ومشروع شركة تربية الاسماك بالتل الكبير لتوفير احتياجاتنا من الاسماك بالاشتراك مع الصين وشركة التبريدات بالاسماعيلية لتبريد ٢ مليون طن من المحصولات الزراعية سنويا وتجميد ٤ ملايين طن من اللحوم والاسماك

والى جانب ذلك فهناك مشروع الميكنة الزراعية والذي يهدف الى تطوير وسائل الزراعة ، بحيث نتجه لاستخدام الميكنة المتطورة من أجل زيادة المحاصيل ، وتوفير الجهد البشري ومشروع انشاء شركة وطنية لانتاج البروتين الحيواني في صورة اللحوم المختلفة الحمراء والدواجن والارانب والسمك والماعز والغنم والالبان ومنتجاتها والاعلاف وذلك بهدف توفير احتياجاتنا من هذا البروتين بسعر مناسب فهناك عجز في انتاجنا من اللحوم يبلغ ١٥٧ الف طن فنري منها ١٤٣ الف طن من اللحوم الحمراء و٥ آلاف طن من الاسماك

ومن المتوقع أن يبلغ العجز في اللحوم على أساس معدلات النمو الحالية ، لانتاج اللحوم ٥٢٨ الف طن منها ٥١٠ آلاف طن لحوم حمراء ومن الاسماك ١١٤ الف طن وينبغي من الان أن نبدأ في التحرك لمواجهة هذا العجز .

وايضا مشروع الحرير ، وهو مشروع قومي يخدم التنمية الريفية الشاملة ، ويقوم على تربية دودة القز واستغلال

من لا يصلحون للعمل اليدوى فى القرية فى ذلك وسيصل عائده القومى من حصيلة بيع خيوط الحرير عند اكتمال المشروع الى نحو ٥٠٠ مليون دولار ومشروع سمك النيل ويستهدف زيادة انتاجنا الحالى منه الى ٥ اضعاف بمقداره الحالى والذي يصل الى ١٢ الف طن سنويا

وبالاضافة الى ذلك فهناك مشروع التنمية الريفية الشاملة والذى يهدف الى تكوين جمعيات للتنمية الشعبية على مستوى قرى الجمهورية بغرض معاونة الاسر المنتجة والافراد على القيام بمشروعات صغيرة ترفع دخولهم وتخدم البيئة فى نفس الوقت مثل انشاء مزارع صغيرة للدواجن وحظائر صغيرة لتربية العجول والماشية مع مد هذه الجمعيات بماكينات للتريكو والخياطة والانوال اليدوية وغيرها لانتاج مختلف انواع المنسوجات والمصنوعات البيئية واقامة صناعات صغيرة كمنتجات الالبان والمربى والمصنوعات الجلدية والسياحية ويمكن تمويل كل هذه المشروعات ذاتيا

ويضيف المهندس عثمان احمد عثمان ان اى مشروع اقتصادى يتقدم به الافراد او الهيئات سيتم دراسته بلجنة التنمية وتوفير كافة سبل النجاح له وخطتنا انشاء لجنة للتنمية الشعبية بالجهود الذاتية فى كل قرية للاسهام بالنهوض بها .

ويقول **المهندس علي الزير ، مقرر لجنة المشروعات الزراعية للتنمية الشعبية بالحزب الوطنى** : لقد نبع من لجنة التنمية الشعبية حتى الان البنك الوطنى للتنمية وشركة الامن الغذائى وصندوق التنمية الشعبية والشركة الوطنية للاسكان المهنى وفى الطريق الشركة الوطنية للخدمة الزراعية الالية والشركة الوطنية للانتاج الحيوانى ، والشركة الوطنية للحصائل والاعلاف ولا تزال هناك شركات اخرى تحت الدراسة وكل هذه الشركات تهدف الى الاسهام فى تحقيق التنمية الشعبية التى يساهم فيها المواطنون فى زيادة انتاج بلدهم وهناك مصادر متعددة يتم من خلالها مشروعات التنمية الشعبية منها البنك الوطنى للتنمية وصندوق التنمية الشعبية بالحزب الوطنى ، بالاضافة الى مساهمات المواطنين والهيئات والشركات .

تحقيق : عزت عبد المنعم

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ٢٦ / ٧ / ١٩٨٠

■ خطة الحزب الوطنى لتحقيق التنمية الشعبية :

شركات نوعية لتنفيذ المشروعات بالمحافظات

اقامة مجتمعات جديدة ومشروعات انتاجية لخدمة البيئة

كتب — محمود معوض :

أعدت لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى خطة لتنشيط مشروعات التنمية بالمحافظات ، والتعرف على المشروعات النوعية بكل محافظة ، وتحديد عدد الشركات الوطنية التى سيتم انشاؤها ، كما تضمنت الخطة تعيين مسئولى اتصال للتنمية الشعبية بكل محافظة ، وتشكيل لجان التنمية الشعبية بالمحافظات والمراكز .

ومن المنتظر ان يقوم المهندس عثمان احمد عثمان عقب عطلة العيد بزيارة عدد من المحافظات التى انتهت من اعداد مشروعاتها ، وانجاز عقود تأسيس البنك الوطنى بها .

وقد عقد السيد ماهر محمد على مقرر لجنة التنمية الشعبية لقاء بمحافظة الغربية فى اطار خطة تحرك الحزب بالمحافظات ، اشترك فيه المحافظ احمد القصبى ، وحسن الهيتمى أمين عام الحزب ومحمد التهامى مسئول اتصال التنمية الشعبية . وقال مقرر اللجنة فى اللقاء أن مشروعات التنمية الشعبية سوف يقودها البنك المحلى الخاص الذى سينشأ بكل محافظة ، وانه لابد من وضع أولويات للمشروعات التى تنبع من البيئة ، وانه يمكن انشاء مجتمعات جديدة مجاورة للمصانع المزمع انشاؤها الى جانب المشروعات الانتاجية كالمناحل ومزارع الاسماك .

وقال محمد التهامى مسئول الاتصال أن كل المشروعات التى سوف تنشأ فى شكل شركات وطنية سوف يكون عائدها بالربح للمساهمين ، وان البنك الوطنى للتنمية بالغربية سينشأ بالاكتتاب من المساهمين ، وأن البنك الرئيسى للتنمية سيشارك بنسبة معينة .

وأعلن السيد احمد القصبى محافظ الغربية أنه سيتم انشاء الشركة الوطنية لمنتجات الكتان ، والشركة الوطنية لعصر الزيوت ومنتجاتها ، والشركة الوطنية لمنتجات العطور ، والشركة الوطنية لتعبئة وتجفيف وتصنيع الفاكهة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٨١/٢/٢٣

السادات يطلب تأسيس شركات التنمية الشعبية والأمن الغذائى قبل ١٥ مايو

■ الرئيس يناقش مع القيادات السياسية :

خطة البناء التنظيمى للحزب واعداد الكوادر السيطرة على أسعار بيع السلع للمستهلك

اعداد ١٩ مشروع قانون اقتصادى خلال أسبوعين لعرضها على مجلس الوزراء ومناقشتها بمجلس الشعب

طلب الرئيس أنور السادات الانتهاء من اجراءات تأسيس شركات التنمية الشعبية والامن الغذائى بجميع المحافظات قبل ١٥مايو القادم حتى تتمكن من ممارسة نشاطها والمساهمة فى توفير السلع الغذائيةللجماهير .

كما طلب الرئيس ــ فى لقائه مع القياداتالسياسية الذى دام حوالى ٣ ساعات ــ الاسراع باعداد ١٩ مشروع قانون اقتصادىجديد خلال اسبوع أو اسبوعين على الاكثر حتى يتسنى عرضها على مجلس الوزراءومناقشتها فى مجلس الشعب وفى مقدمتها مشروع قانون الشركات والقطاع العاموقانون الضرائب .

وركز الرئيس فى ذات اللقاء الذى حضرهالسيد حسنى مبارك ورئيسا مجلس الشعب والشورى ونواب رئيس الوزراء ووزير الدولةلرياسة الجمهورية ــ على ضرورة السيطرة على الاسعار وضمان وصول السلع الى المستهلكين.

وتناول الاجتماع خطة بناء الهيكل التنظيمىللحزب الوطنى الديمقراطى واعداد كوادره على مختلف المستويات .

واستمع الرئيس الى تقارير من نواب رئيسالوزراء حول انجازات وظروفالعمل فى قطاعاتهم وطلب تنسيق العمل بين الجهازين التشريعىوالتنفيذى فى الدولة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٣ / ٣ / ١٩٨١

التنمية الشعبية بين الحزب والحكومة

سبق ان استرعينا الانظار الى أن اقتحام الحزب الحاكم ميدان التجارة والصناعة لايتفق مع الديموقراطية السليمة التى تقوم على تعدد الاحزاب السياسية التى تتنافس خدمة الشعب ، ويمكن عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة أن أن تتعاقب على تولى شئون الحكم ، وذلك بسببين رئيسيين وهما التخوف من انصراف الاحزاب عن رسالتها الاولى فى الدعوة لما تنادى به من مبادىء وقيم فى مختلف مجالات الحياة ، ووضع الخطط الكفيلة بحل مشاكل الجماهير وتحقيق الرخاء والتقدم والامان للمواطنين ، ومتابعة خطط الحكومة و اعمالها وتنغمس فى الاعمال التجارية ، هذا من ناحية ... وتجنب محاولة الاحزاب عند توليها شئون الحكم استغلال نفوذها ومركزها فى دعم مشروعاتها ومساندتها حفاظا على نزاهة الحكم من ناحية أخرى .

وهذا هو الوضع المتعارف عليه والمعمول به فى كافة الدول الديمقراطية التى تقوم على تعدد الاحزاب عدا اسرائيل نظرا لظروفها التاريخية اذ تكونت أحزابها قبل احتلال فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل فيها ، وجميعها تعمل فى اطار الحركة الصهيونية بقصد خلق مقومات الدولة الناشئة وتثبيت أقدامها اقتصاديا وسط المنطقة العربية الدخيلة عليها .. بل ان الدول الاشتراكية أو ذات النظم الشمولية أو الحزب الواحد لا تخلط فى هذا الشأن أى المجال الاقتصادى بين الحزب والدولة اذ تعتبر المشروعات الاقتصادية ملكا للشعب وتديرها الدولة نيابة عنه وليست ملكا للحزب الواحد أو لاعضائه .

بل ان هذا هو الوضع المقرر قانونا فى مصر بموجب قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ اذ تحرم المادة ١١ منه عدم استخدام اموال الحزب أو تبرعات اعضائه فى أوجه تجارية عدا دور النشر والطباعة اذا كان هدفها الاساسى خدمة أغراض الحزب .

قطاع جديد للملكية الحزبية :

على ان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم خالف كل هذه الاعتبارات وأعلن عن قيامه بتأسيس بنك وطنى للتنمية ساهم فيه صندوق التنمية الشعبية التابع للحزب ، وعدد من اعضائه ، وبعض البنوك والمؤسسات التابعة للقطاع العام ، ثم توالى تأسيس بنوك أخرى للتنمية فى عواصم المحافظات ، وشركات للامن الغذائى وغيرها من الشركات التى كانت تشمل كل شىء من التامين والنقل بالسيارات الى المقاولات والملاحة البحرية والطباعة والنشر .. وينتظر أن تمتد — كما أعلن فى الصحف — الى الطيران والجامعة الاهلية خلاف ما يستجد !

ورغبة فى احكام الربط بين البنوك الاقليمية بالمحافظات والبنك الام للتنمية ، فقد رؤى أخيرا أن يشترك بنسبة معينة من رأسمالها حتى يصبح البنك الرئيسى المنشأ فى رحاب لجنة التنمية الشعبية بالحزب الحاكم هو البنك القابض أو المسيطر على البنوك الاقليمية بالمحافظات .

وفرض على البنوك المصرية وجميعها من القطاع العام أن تساهم فى رأس مال بعض هذه البنوك والشركات فى حين ان هذه المشاركة يمكن أن تؤثر على السيولة التى يجب ان تتوفر لديها ، وكان البنك المركزى المصرى قد أوصى قبل ذلك بعدم الموافقة على الترخيص بانشاء بنوك جديدة فى مصر أو فروع

لبنوك أجنبية فى الداخل بعد العدد الكبير من البنوك الاجنبية التى رخص لها بالعمل فى مصر .

وقد اختلط الامر على الناس حتى انهم اعتبروا أن نوعا جديدا من الملكية قام فى مصر .. فلم تعد الملكية — كما نص الدستور فى المادة ٢٩ منه — ثلاثة أنواع : الملكية العامة « الحكومة والقطاع العام » والملكية التعاونية «أى ملكية الجمعيات التعاونية » والملكية الخاصة « الافراد والشركات » ، بل اضيف اليها نوع جديد من الملكية له طابعه وخصائصه وهى « الملكية الحزبية » أو بعبارة أدق ملكية الحزب الحاكم وأعضائه والمشمولين برعاية لجنة التنمية الشعبية فيه .

المهندس عثمان احمد عثمان يجمع بين اعمال التنمية الشعبية فى الحزب والحكومة :

وقد ازداد الامر التباسا على الناس بتعيين المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الحاكم نائبا لرئيس الحكومة للتنمية الشعبية ؛ فتأكد رسميا الخلط بين الدولة والحزب الحاكم .. بل وتأكد السبب المبرر لمنع الاحزاب السياسية من الاشتغال بالاعمال التجارية .. اذ اصبح الراعى والمنظم للبنوك والشركات التى تؤسس فى كنف الحزب الحاكم نائبا لرئيس الحكومة بحيث أصبح له قانونا الاختصاص والصلاحية باعطاء التعليمات والاوامر بتيسير أمورها وحل مشاكلها وتمكينها من النمو والازدهار ، مما قد يثير الشكوك — ولو على خلاف الواقع — بمحاباتها وتفضيلها على غيرها من المشروعات المماثلة أو بدعمها ولو كان ذلك على حساب النظرة الشاملة للصالح العام .

بل ان التعيين لرئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الحاكم نائبا لرئيس مجلس الوزراء من شأنه أن يحد من نشاطه المهنى والتجارى والمالى والصناعى — سواء بصفته الشخصية أو بصفته الحزبية كرئيس للجنة التنمية الشعبية بالحزب الحاكم .. اذ تنص المادة ١٥٨ من الدستور على انه لايجوز للوزير اثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أوصناعيا .

وعد خيالى للخريجين غير قابل التنفيذ :

وقد كان مثارا لدهشة الناس أن يستهل المهندس عثمان أحمد عثمان عمله الحكومى بتصريح نشرته الصحف المسماة بالقومية يعد فيه الخريجين — عوضا عن انتظار التعيين فى وظيفة حكومية عن طريق لجنة القوى العاملة — بمشروع يتسلم بمقتضاه كل خريج عن طريقه عشرة أفدنة ومنزلا نموذجيا وبقرتين ومائتى كتكوت !!

وهو حلم جميل لا يمكن بحال تحقيقه أو تصديقه الا اذا كان هذا الوعد مقصودا به أن ينفذ لصالح عدد محدود من الخريجين الذى كتب لهم السعد بالاستجابة لدعائهم فى ليلة من ليالى القدر ! .. وفى هذه الحالة ينبغى أن نتساءل : **كيف سيتم اختيار هذا العدد المحدود من المحظوظين الذين سيهبط على كل منهم مسكن نموذجى فى وسط هذه الازمة الطاحنة للاسكان، وعشرة أفدنة قابلة للزراعة ، مع نواة طيبة لمزرعة دواجن وحظيرة لتربية المواشى .. وكل ذلك دون دفع مقابل، بل ربما للبدء من استكمال هذه الهبة الالهية بتقديم قرض أو معونة مالية للبدء فى الانفاق على استثمارها ؟**

وقد سارعت بالرجوع الى أرقام

الاحصاءات الخاصة بالخريجين ، فوجدت ان عدد خريجى الجامعات يبلغ نحو ٦٥ ألف خريج فى السنة ، فاذا أضفنا اليهم خريجى الكليات والمعاهد العليا ويبلغون نحو ٧٥٠٠ وخريجى المعاهد الفنية ويبلغون ٧٨٠٠ لوجدنا أن المجموع يصل الى ٣٠٠ و ٨٠ خريج هذا مع استبعاد الذين يحصلون على الثانوية التجارية وعددهم يزيد على٦٨ الفا فى السنة ، والثانوية الصناعية وعددهم يزيد على ٣٠ ألفا وخمسمائة والثانوية الزراعية وعددهم نحو ١٢ ألفا وكلهم يعينون عن طريق لجنة القوى العاملة .

هذا عن خريجى السنة الواحدة ، فاذا علمنا أن الخريجين فى السنتين المنقضتين لم يعينوا بعد ، بل أن بعض الخريجين من المعينين فعلا يطلبون الاستفادة من مشروع توزيع الاراضى المستصلحة على الخريجين ، فانه بحسبة بسيطه يتضح أن تنفيذ المشروع الذى يعد به المهندس عثمان أحمد عثمان يحتاج الى مليونين من الافدنة وآلافا مؤلفة من الفيلات والابثار والكناكيت اذا قصرنا المشروع على خريجى الجامعات والمعاهد العليا وحدهم ممن لم يعينوا بعد عن طريق لجنة القوى العاملة .

أما اذا حددنا هذه العطية بأرقام متواضعة ، فانه يجب أن تعلن الشروط والاولويات للفوز بحصة فيها تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، ويعهد الى لجنة قومية تتوافر فيها ضمانات الحياد والنزاهة لتحديد المستفيدين من هذا المشروع حتى لا تكون الحزبية أو المحسوبية أو القرابة أو المصاهرة هى السبيل للحصول على هذه النعم المقدمة من أراضى الدولة وأموال الشعب .

كفى توقيعات على عقود التأسيس انتظارا للنتائج :

وانا لنرجو — مع سائر المواطنين — ان يكتفى بما نشر عنه من توقيعات على عقود تأسيس البنوك والشركات تحت رعاية التنمية الشعبية للحزب الحاكم والتى بلغت — وفقا للبيانات الصحفية الاخيرة — عشرين بنكا وعشرين شركة ، حتى يوفر لها العاملون الصالحون الاكفاء ونلمس بالفعل ثمار عملها اذ أن تجميع الارقام التى أعلنت فى الصحف عن الملايين من البيض المنتظر انتاجها من المشروعات التى نشر عن تأسيسها فى المحافظات المختلفة قد تزيد عن احتياجاتنا المحلية .

على أن العبرة ليست بعدد الوحدات المنتجة وحدها ولكن بتكلفة الانتاج وحسن توزيعه حتى يجد كل مواطن حاجته من السلع بطريقة ميسرة وبثمن يتناسب مع دخله .

بقلم الدكتور :
محمد حلمى مراد

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٠ / ٣ / ١٩٨١

عروض من ٣ دول للمساهمة بالخبرات فى التنمية الشعبية

عقد المهندس عثمان احمد عثمان نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية عدة لقاءات مع سفراء أمريكا واليابان وايطاليا بحث معهم خلالها العروض المقدمة من الدول الثلاث للمساهمة فى مشروعات التنمية الشعبية بالخبرات والمعدات الحديثة .

وقد اعلن نائب رئيس الوزراء أن الولايات المتحدة الامريكية أبدت اهتماما خاصا بتجربة تمليك الاراضى الجديدة للخريجين واستعدادها لانشاء مراكز تدريب متطورة فى مجال ادارة المشروعات الزراعية والصناعات القائمة عليها وقال أن جهاز الخريجين بالوزارة قد بدأ فى اعداد الخطة الكاملة لهذه المراكز .

وبالنسبة لليابان فقد عرضت مشروعا لانشاء المزارع السمكية فى الاحواض ومصانع صغيرة لتعبئة الخضروات والفاكهة فى موسم حصادها يديرها ويعمل بها الخريجون ، وقد تقرر أن يقوم وفد من خبراء اليابان المتخصصين بجولة فى مختلف المحافظات لدراسة المشروع على الطبيعة وتحديد المناطق التى تقام بها المزارع السمكية ومصانع التعبئة .

وقال المهندس عثمان أحمد عثمان ان الدول الاجنبية قد بدأت تتجه الى دعم الجهود الشعبية للتنمية فى مصر بعد أن تأكدت من نجاح هذه الجهود واقبال المواطنين على الاستفادة بمدخراتهم فى مشروعاتها ، وأضاف ان المساهمات الاجنبية لا تتعارض مع اهداف التنمية الشعبية لانها لن تخرج من نطاق تقديم الخبرة والتكنولوجيا غير المتوافرة لدينا .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٤ / ٣ / ١٩٨١

التنمية الشعبية.. والأسعار والأجور
وحتميـــة التنســيق بينها فى الميزانية القـــادمة

بدا الاستعداد واضحا لوضـــع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية فى الميزانيـــة القـــادمة . وترددا استخدام مصطلحات التنمية الشعبية وهى تعنى أن الحكـــومة تمـــد كل يدها وقوتها لكل مواطن طموح وقادر وراغب. فالدولة تساعد ولكن المواطن هو نفسه الذى يملك ويعمل ، وحول هذا الاصطلاح يجيب الدكتور عبـد المنعم راضى استاذ الاقتصاد — على اهم القضايا التى تتصـــــل باحكام الترابط العضوى بين التنمية الشعبية وسياسة الاجور والاسعار — والتى تكمن فى قضية التنسيق .. فيقول ان الاطار الفكرى لهـــذه الفلسفة فى الاعتماد على الفئات الشـــعبية فى التنمية يجب ان ينسق نفسه مع فكر القائمين على سياسة الاسعار والاجور حتى لا يتعارض الحـــــافز الفردى والشعبى مع مفهوم خاطىء لما يجرى من حديث عن ربط الاسعار بالاجور.

ان من يشارك فى التنمية الشعبية يود ان تتزايد الاسعار وان تنخفض الاجور حتى يحقق ربحا متزايدا !! وليحفزه ذلك على زيادة الانتـــاج وزيادة الطلب على العمـــال . ان سعى المنتج وراء الـــــربح وزيادة الانتاج والانتاجية للعامل ســـيؤدى بعد فترة قصيرة الى زيادة الاجـــور الحقيقية للعامل وارتفاع مســـتوى معيشتهم . ان الاسعار المرتفعة هى التى تؤدى بنفسها الى زيادة الانتاج الحقيقى الذى هو المقياس الاساسى للرفاهية الا ان الزيادة فى الاسعار يجب أن تسبق الزيادة فى الاجـــور حتى تحفز المواطن المشارك فى التنمية على زيادة الانتاج . بهذه السياسة تزيد الاسعار وتزيد بعدها الاجور وبالتاكيد يزيد الانتاج ويســـتمر فى التزايد دائما !! ويرى الدكتور راضى أن الحديث عن خفض الاسعار وزيادة الاجور ضار لكل من يفكر فى الدخول الى حقل المشاركة فى الانتاج .

فالمنتج الذى يفاجأ بزيادة أجـــور العاملين فى القطاع الخاص ١٠ ٪ بقوة القانون وفى نفس الوقت نحرم على أصحاب المشروع زيادة أسعار منتجاتهم . خذ مثـــلا على ذلك صناعة الاحذية نحن نرفع من أجور القطاع الخاص والحكومة تقاوم اى ارتفاع فى سعر الحذاء ، وهـــذا يضغط أرباح المنتج ويقلل مدخراته ولا يشجعه على اســـتخدام الفنون الحديثة ، والنتيجة أن الحذاء ذا الجودة المرتفعة يختفى ويبقى الحذاء الردىء ذو التكاليف المرتفعة . ان سياسة كبت الاسعار ورفع الاجـــور تزيد التكلفة وتضغط الارباح وتقتـــل الامال والتوقعات والحوافز وتسير ضد فكرة التنمية الشعبية .

ان المطلوب عند ربط الاســـعار بالاجور أن نترك الاســـعار تأخذ مجراها الطبيعى ولا أقول أن نرفع

الاسعار عمدا ، ثق ان مجراهسا الطبيعى هو ان ترتفع بعض الشيء والاموال التى تذهب للدعم يجب أن تذهب لزيادة الاجور وان يكون الدعم نقدا وليس عينا ان الاسعار يجب ان ترتفع لمستواها الطبيعى والاجور يجب ان ترتفع حتى تحفز المواطن على دخول حقل المشاركة الشعبية وحتى تحفز العامل على زيادة الانتاج ان ربط الاجور بالاسعار يجب أن

يسحب الدعم فترتفع الاسعار وتغرى قطاع التنمية الشعبية والحكومية على زيادة الانتاج وان توجه أموال الدعم الى زيادة الاجور النقدية حتى ترفع المعاناة الناتجة من زيادة الاسعار ، وهكذا يكون هناك تنسيق بين ما يحدث فى قطاع وما يحدث فى قطاع آخر

بقى أن نذكر ان بدء الحديث من الميزانية الجديدة بقولنا أن هنـاك فائضا تبحث من توجيه لهو دليل على الانجاز خلال العام الماضى ..

ولكن أود ان نؤكد هنا انه ليس عيبا على الاطلاق أن يكون هناك عجز فى الميزانيـة أو فى ميزان المدفوعات فى العام القادم لاننـا دولة ناميـة واحتياجاتنا بالنسبة لواقعنا كبيرة . والعجز لاسباب راسمالية كدخول الدولة فى مزيد من الاستثمار واستيراد السلع الاستثمارية دليـل على البرامج الطموحة للتنمية . ولا نود أن يأخذ علينا البعض ان وجود الفوائض لدينا دليل على التراخى والبطء فى استيعاب هذه الموارد . واننا لم نحسن تقدير الايرادات القادمة كما نحسن تقدير المصروفات وبالتـالى وجدنا لدينا فائضا ومفروض لدولة نامية طموحة ان تواجه بعجز فى هذه المرحلة وليس فائضا .

ان انجازاتنا التى تحققت ليست الا البداية وحاجتنا لا نهاية لها . ولابد ان نبدأ مرحلة التنمية الشعبية باسلوب علمى يطبق مبادىء الاقتصاد ويرفع شعار التنمية قبل كل شعار واهم من ذلك كله ان يتم التنسيق فى قطاع التنمية والقطاع الاقتصادى والصناعى حتى لا يعمل كل فى طريق ودعنا لا نقـال ابدا من انجازات المرحلة ولابد ان نطلب المزيد فلقد اصبحت التنمية قضية المصير .

الدكتور عبد المنعم راضى

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٨١

■ عثمان أحمد عثمان يعلن :

مشروعات التنمية الشعبية تصل الى كل القرى

٣٨ مشروعا للأمن الغذائى والكسائى للمواطنين

شبين الكوم ـ من حسن عاشور ومحمد عبد الحليم :

اعلن المهندس عثمان احمد عثمان نائب رئيس الوزراء فى المؤتمر الذى عقده امس بمدينة شبين الكوم لتنشيط التنمية الشعبية ان مصر تسير الان فى طريق الرخاء ، وان العالم كله اصبح يلق غنا ، وانه جاء الدور للوصول بالمشروعات الشعبية لتنمية الى القرية فى كافة المجالات وانه ستنشا ٣٨ مشروعا جديدا للتنمية الشعبية بمحافظة المنوفية ، لتوفير الامن الغذائى والكسائى ، وان جميع المشروعات ستطرح للاكتتاب العام ليشارك المواطنون باموالهم فى التنمية ، وعلى كافة المحافظات ان تسهم فى حل مشكلات القاهرة. واضاف نائب رئيس الوزراء ان المشروعات الجديدة التى ستنفذ فى المنوفية تتضمن ..

● اقامة مشروع لانتاج الملابس الجاهزة تبلغ طاقته مليون قطعة سنويا برأس مال مليون ونصف مليون جنيه .

● مصنع لانتاج مليون بطانية واخر لانتاج السيارات برأسمال ١٢ مليون جنيه ، وسيطرح للاكتتاب العام مبلغ ٧٢٥ الف جنيه .

● شركة لانتاج الاسمدة برأسمال ٥ر١ مليون جنيه وشركة للتبريدات رأسمالها مليون جنيه تتسع ثلاجاتها لحوالى ٣ الاف طن .

● شركة للاصواف برأسمال ٤ ملايين جنيه ، وشركات لعلف الدواجن والميكنة الزراعية ، ومجزر الى للدواجن وشركة لتسمين الدواجن وخدماتها برأس مال ٢ مليون جنيه لانتاج ١٨ مليون بيضة ويرتفع انتاجها الى ١٥٠ مليون بيضة و ١٥ مليون دجاجة

وقال نائب رئيس الوزراء : ان المصانع الحربية بدأت فى انتاج مخابز جديدة تبلغ تكاليف الواحد منها ١٨ الف جنيه ، وتملك للخريجين بكافة المحافظات ، وطالب المواطنين بالتوسع فى انشاء المناحل على اسس علمية..

وقال المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات الذى حضر المؤتمر ان التنمية الشعبية هى امل مصر الان ، ويجب ان تعبأ القاعدة العريضة للاسهام فى بناء مصر

وكان المحافظ محروس ابو حسين قد بدأ المؤتمر بكلمة قال فيها .. أن مشروعات الامن الغذائى بالمنوفية ستوفر للمواطن كل مايحتاجه من سلع غذائية وكسائية .

وبعث المؤتمر برقية تأييد للرئيس انور السادات ، وقام نائب رئيس الوزراء والمحافظ بزيارة المنطقة

الصناعية بقويسنا ، والمشروعات التى اقامها المستثمرون المصريون بها .

وبعد انتهاء زيارة المنوفية ، انتقل نائب رئيس الوزراء الى محافظة الغربية حيث تفقد عددا من المشروعات ، والتقى بالقيادات السياسية والشعبية بالمحافظة لبحث خطوات تنفيذ مشروعات الامن الغذائى وحضر اللقاء قيادات التنمية الشعبية بمحافظتى الدقهلية وكفر الشيخ .

وافتتح المهندس عثمان خلال الزيارة مشروع انتاج ١٥ مليون بيضة بمدينة طنطا وقد تكلف ٣ ملايين جنيه ، كما وضع حجر الاساس لثلاثة مصانع جديدة لانتاج المكرونة والمكعبات المثلجة بقرية شبرا النملة وتفقد مشروعات تسمين الماشية والدواجن بها . وقد رافقه السيد احمد القصبى محافظ الغربية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٦ / ١٩٨١

خطة لتدريب قيـادات التنمية الشـعبية

تحديد المشروعات المناسبة للبيئة بكل محافظة

أعد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالاتفاق مع السيد سعد الشربينى وزير الدولة للتنمية الشعبية ، خطة متكاملة لتدريب القيادات العاملة فى مجـال التنمية الشـعبية بجميع المحافظات ، وعلى مختلف المستويات ، يبدأ تنفيذها من أول سبتمبر القادم .

وصرح الدكتور حسين كاظم الوكيل الاول للجهاز ، بأن الهدف من الخطة : تقييم وتحـديد أولويات المشروعـات الاستثمارية المناسبة للبيئة الاقتصادية فى كل محافظة مع تطوير ورفع كفاءة العاملين بالوحدات الاقتصـادية فى مجالات التنمية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٨ / ٨ / ١٩٨١

■ سعد الشربيني يعلن :

مشاكل التنمية يناقشها المؤتمر العام للحزب الوطني

توفير احتياجات شركات الأمن الغذائي من العملات الأجنبية

تدريب الكوادر الفنية الشابة للعمل بالمشروعات الجديدة

كتب ــ حسن عاشور :

اعلن السيد سعد الشربيني وزير الدولة للتنمية الشعبية انه سيتم عرض المشاكل التي تعترض نشاط شركات الامن الغذائي ومشروعات التنمية الشعبية على المؤتمر القومي الثاني للحزب الوطني يوم ٢٨ سبتمبر القادم برئاسة الرئيس انور السادات رئيس الحزب وذلك لايجاد الحلول الجذرية لها.

وقال الوزير انه تقرر حصر احتياجات شركات الامن الغذائي والتنمية الشعبية من العملات الاجنبية لتوفيرها .

واضاف الوزير في الاجتماع الذي شهده رؤساء شركات الامن الغذائي ان المؤتمر القومي للحزب سيبحث دور التنمية الشعبية في تنشيط الحياة الاقتصادية وتوفير السلع اللازمة وتثبيت الاسعار من خلال الدور المتاح للقطاع الخاص والتسهيلات المتوافرة له وما وفرته من تسهيلات جمركية واعفاءات ضريبية

وقال السيد سعد الشربيني ان المؤتمر القومي للحزب سيدرس نشاط شركات التنمية الشعبية التي تكونت في العام الماضي وما وفرته من سلع وما دخل منها في مجال الانتاج وسيقدم كل رئيس شركة وبنك رأسمال مشروعه وما تم تنفيذه . كما ستقدم للمؤتمر عدة ابحاث يقوم باعدادها رؤساء شركات الامن الغذائي والتنمية الشعبية حول دور شركات الامن الغذائي في مجال توفير السلع الغذائية وتربية الثروة الداجنة والثروة الحيوانية ومشروعات الكساء والملابس الجاهزة ، الى جانب دراسة يعدها الان الدكتور نزيه ضيف وزير المالية الاسبق ورئيس قطاع تنشيط المشروعات بوزارة التنمية الشعبية حول الدور الذي يمكن ان تقوم به الوزارة في المستقبل .

واضاف السيد سعد الشربيني ان الاكثار من الشركات ليس ضررا على الاطلاق لانها تزيد الانتاج ، مما يساعد على تثبيت الاسعار ، وان فتح المنافذ الكثيرة لا يعني زيادة الاسعار لانها تخفف معاناة الجماهير في توزيع السلع عليهم

وقال الوزير ان مشروعات التنمية الشعبية بدأت تتكامل بين بعضها مثل شركة المرسيدس لتوفير سيارات النقل وشركة النقل الملاحي ، وهذه الشركات تخرج تباعا وستحقق نوعا من التوازن والانضباط في السوق المصرية .

ومن ناحية اخرى صرح المهندس عثمان احمد عثمان رئيس لجنة التنمية بالحزب انه تقرر اقامة معرض للتنمية الشعبية بمناسبة المؤتمر العام للحزب وذلك لعرض انجازات التنمية الشعبية خلال الفترة الماضية .

ويستمر المعرض الذي يقام في فناء جامعة القاهرة اسبوعا وتشترك فيه ٢٣ محافظة و ٢٠٠ شركة .

واضاف المهندس عثمان احمد عثمان انه سيتم الاعداد للمعرض في اجتماع اخر مساء الاحد القادم ٢٣ اغسطس ، بمقر الحزب الوطني يشترك فيه رؤساء ١٥٦ شركة للتنمية الشعبية .

التنميـة الشـعبية .. وانجـازات عـام مضى
٥ر٢ مليـار جنيه تكاليف استثمارية لـ ١٤١ مشروعا

في الثامن والعشرين من هـذا الشهر يراس الرئيس محمد انور السادات اعمال المؤتمر العام الثاني للحزب الوطني وتأتي التنمية الشعبية في مقـدمة الموضـوعات المطروحة للمناقشة داخل جلسات المؤتمر فماذا حققت خلال العـام الماضي .

وخطة التنمية الشعبية ، كما يقول المهندس عثمان احمد عثمان رئيس قطاع التنمية ، تستهدف « رخاء الفرد والدولة معا » برفع دخل الاسرة في اطار رفع مستوى دخل الدولة في ذات الوقت ، وذلك بان تعقد حركة التنمية الشعبية وفاقا وتوافقا مع خطة الدولة الرسمية :



عثمان احمد عثمان



سعد الشربيني

والتنميـة الشـعبية تقـوم على محورين اساسيين لاينفصـلان ، كما يقول السيد سعد الشربيني وزير الدولة للتنمية الشعبية ، محـور مادي يتمثل في التنمية الاقتصادية بالانتاج ، ومحور معنوي يتمثل في التنميـة الاجتماعيـة بالخـدمات ، محوران متلازمان تماما ، ووجهان لعملة لايفترقان ولا يتقـدم احدهمـا على الاخر ، والكيان المادي والمعنوي يشكلان معا الوجود الفعلي النابض ، لحركة الحزب الوطني في مسيرة التنمية .

والارقام تتحدث عن منجزات قطاع التنمية الشعبية خلال العـام الماضي ، وستطرح على اعضـاء المؤتمر العام للحزب في الثامن والعشرين من هذا الشهر .. ماذا تقول الارقام ؟ .

بلغ عدد مشروعات التنمية الشعبية حتى نهاية اغسطس الماضى ١٤١ مشروعا تصل جملة رؤوس اموالها الى حوالى ٥٤٠ مليونا و ٣٠٠ الف جنيه وتبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالى ٢ر٥ مليار جنيه وتشمل هذه المشروعات ٢٤ بنكا وشركة تامين و ٥٢ مشروعا للامن الغذائى و ١٣ مشروعا زراعيا و١٠ مشروعات صناعية ـ غذائية و ١٥ مشروعا للاسكان ومواد البناء و ٤ مشروعات صناعية و ٣ مشروعات للكساء ومشروعا للملاحة ومشروعين للطباعة والنشر و ٤ مشاريع للسياحة والتعمير السياحى ، و ٤ مشروعات لنقل البضائع ومشروعين لنقل الركاب ومشروعا لخدمات الصيانة ومشروعا للحاويات ومشروعين لتوظيف الاموال ومركزا للمعلومات ومدينة للفنون بالاسماعيلية

يقول زكى العرابى رئيس مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية ، انه بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية وفى اطار الخطة العامة للدولة ، دعا الحزب الوطنى لاقامة البنك الوطنى للتنمية بأموال مصرية خالصة لتكون على قمة الاجهزة التى تساهم فى التنمية الاقتصادية ولتقديم الخدمة المصرفية للمواطنين على مستوى الجمهورية من خلال بنوك اقليمية تقام فى ارجاء البلاد على مستوى كل محافظة لجذب المدخرات وتوجيهها توجيها اقتصاديا سليما ، وتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية على المستويين الاقليمى والقومى ، بما يكفى المساهمة الفعالة فى التنمية الاقتصادية ودفع عجلة التقدم الاقتصادى .

وتنفيذا لهذه الاهداف ، كما يقول رئيس مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية ، تأسس البنك الوطنى للتنمية فى ابريل ١٩٨٠ براسمال قدره خمسون مليون جنيه تزاد الى مائة مليون جنيه وحتى يتمكن البنك الوطنى للتنمية من اداء رسالته ، فقد نصت المادة « الثالثة » من نظامه الاساسى على ان يكون من اغراض البنك تاسيس بنوك اقليمية على مستوى المحافظات تغطى جميع ارجاء الجمهورية .

وقد تم حتى الان تاسيس ٢٣ بنكا من بنوك التنمية بالمحافظات تبلغ اجمالى رؤوس اموالها ١١٨ مليون جنيه ، بخلاف شركة للتامين تم تأسيسها براسمال يصل الى ٢ مليون جنيه .

ونتيجة للارتفاع الكبير فى اسعار السلع الغذائية الرئيسية وعدم ثبات اسعارها ، دعت التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الى انشاء مجموعة من الشركات على مستوى الجمهورية تعمل بين المنتج والمستهلك رأسا ،

وتهدف لتوفير السلع الغذائية الضرورية وتسويقها وتوصيلها للمستهلك بأسعار معقولة وفى الاوقات المناسبة مع تامين المحافظة على ثبات الاسعار بحيث تكون فى متناول ايدى الجماهير على مدار السنة بأسعار مخفضة ·

يقول حسن الجريدلي رئيس مجلس ادارة الشركة الوطنية للامن الغذائى ان خطة التنمية الشعبية ركزت اساسا على اقامة شركة لكل محافظة تعمل بداية بعواصم المحافظات لسد نسبة من احتياجات الجماهير من السلع الغذائية الاساسية ، تكون مؤثرة على السوق وتكون لها القيادة السعرية ، على ان تنطلق بعد ذلك الى الانتشار على مستوى المراكز ثم القرى ·

وقد بلغت مشروعات الامن الغذائى ٥٢ مشروعا تغطى جميع المحافظات وتصل جملة رؤوس اموالها لحوالى ١١٢ مليونا و ٢٠٠ الف جنيه بتكاليف استثمارية تقدر بحوالى ٢٩٨ مليونا و ٥٥ الف جنيه ، وتشمل هذه المشروعات ١٩ منفذا للتسويق تغطى ١٧ محافظة و ١٠ مشروعات للدواجن و٦ مشروعات للمواشى و ٩ مزارع سمكية ومصنعا للعلف ومشروعا للتبريد بطاقة ٦ آلاف طن ومجزرين آليين و ٤ مشروعات لخدمات الدواجن والمواشى ·

وفى مجال استصلاح الاراضى ، فقد بدأت التنمية الشعبية فى اقامة مجموعة من الشركات ، تهدف الى استصلاح واستزراع الاراضى على مستوى الجمهورية ·

يقول المهندس سعد هجرس نائب وزير الزراعة ان هناك مشروعا بمنطقة الملاك بالاسماعيلية لاستصلاح ١٠ آلاف فدان ، كما بدأت التنمية الشعبية تنفيذ مشروع آخر بمحافظة قنا لاستصلاح ٣ آلاف فدان وهناك مشروعان آخران توام كل منهما ٥ آلاف فدان احدهما بالقصاصين والاخر بالدقهلية ، كما بدا تنفيذ مشروع للنخيل باسوان يهدف الى زراعة ألف فدان كمرحلة أولى الى جانب مشروع الشركة الوطنية للقرية المنتجة ، لتعمل على اعادة الطابع الانتاجى للقرية المصرية بعد ان اصبحت القرى اليوم مستوردة للسلع الغذائية ، وتبلغ رؤوس اموال المشروعات التى اقرتها التنمية فى مجال المشروعات الزراعية حوالى ٢٧ مليونا و ٤٠٠ الف جنيه واجمالى استثماراتها حوالى ٨٥ مليون جنيه

وفى اطار حل مشكلة الاسكان ، دعت التنمية الشعبية لاقامة المشروعات التى تعمل فى كافة مجالات البناء والتشييد ، وبصفة خاصة تلك التى تهدف الى اقامة

المساكن الشعبية والمتوسطة ومشروعات تعمير المدن والامتداد العمراني وتقسيم الاراضى ، وقد بلغت المشروعات التى اقيمت فى هذا المجال كما تشير الارقام ، خمسة مشروعات بلغ اجمالى راسمالها ٢٨مليونا و٨٠٠الف جنيه بتكاليف استثمارية تصل الى ١٠٢ مليون و ٥٠٠ الف جنيه ٠

وفى اطار تدعيم خطة الدولة فى الاسكان ، تمت الدعوة الى التوسع فى مشروعات الطوب ، وتم بالفعل اقامة مشروعات للطوب الطفلى تنتج ٣٨٠ مليون طوبة فى السنة بالاضافة الى ثلاثة مشروعات لصناعة الطوب الرملى تنتج ١٥٠ مليون طوبة و١٠٠ الف متر بلوكات مسلحة و ٢٠٠ الف متر بلاطات مسلحة بالاضافة الى ٥٠ الف متر جير حى ٠ الى جانب اقامة مصنع للانشاءات المعدنية ٠

وقد بلغ اجمالى رؤوس اموال هذه المشروعات ٦٣ مليون جنيه باستثمارات تصل الى حوالى ١٩٧ مليونا و ٣٠٠ الف جنيه ٠

الناس .. والاقتصاد

التنميــة ....

والانفتــاح على الداخـل

وجهت الدولة في خطتهــا الاخيرة ما يفوق الاربعة مليارات جنيه استثمارات شملت القطاعات الرائدة للاقتصاد القومي وتحقق معدل نمو في السنة الاخيــرة ١٩٨٠ يزيد على ٩ في المائة ـ الى جانب هذا المحور اتجه الحزب الوطني الى احياء نظام التنمية الشعبية ـ وفي تصوري أنهــا سمة فريدة وعلامة مميزة للنشاط الاقتصادي للحزب فالانسان المصري هو العمود الفقري للتنمية هو صاحبها وهو المستفيد منها ـ لذلك فالاتجاه الى الانســـان المصري في طول البلاد وعرضها في المدن والقرى وتاكيد دوره في التنمية كان واجبا حزبيا ، وساندت الدولة هــذا المفهوم وانشات وزارة للتنمية الشعبية تشرف وتنسق وتتابع خطة التنمية الشعبية ـ واذا كانت الارقــام المنشورة توضح بجلاء انجازات هائلة حققها هذا القطاع خلال العام الماضي في مختلف الانشـــطة الاقتصادية وكان لها اكبر الاثر في توفير احتياجات ومتطلبات المستهلكين ـ وبدا الانتشار على مستوى المدن والقرى وهو الهدف الاصيل للتنمية الشعبيـــة وهي القضية محل المناقشة بعـــد ان تحولت القرية المصرية الى قــرية مستهلكة بعد ان كانت منتجة .

● فليس متصورا ان نسمع اليوم ان الفلاح المصري يشترى البيضـــــة ورغيف العـــيش والخضروات .. الخ ، فكيف نعود بالفلاح المصري من جديد الى دوره الحيوي في الاقتصـــاد القومي ! لقد رفعت الـــدولة اسعار الحاصلات الزراعية بعد ان اتجه العديد من المزارعين الى هجرة الارض ـ وبــدأت لافتات الارشاد الزراعي تظهر من جديد في الاراضي المصرية بهدف تطــوير تحســين الانتــاج ان هذا هو الدور المتصور فـــي المرحلة القادمة للتنمية الشعبيــة ولا شك ان اصحاب المشروعات في هذا القطـــاع هم بطبيعتهم من المستثمرين وهم يمثلـــون المشروعات القائدة في النشــاط الاقتصادي لهذا القطاع ـ ولكن يجب ان تنتقل التنمية الشعبية وتتحول الى المدخر الصغير ونشر السلوك الادخاري وتاصيل العادة الادخارية لدى المواطنين فهــو

واحد من الاسس الهامة للتنمية الاقتصادية ـ ويجب ان تشهد الفترة القادمة مشروعات مشاركة في الريف والمدن على شكل اسهم يتم طرحها لصغار المدخرين للاكتتاب في مشروعات صغيرة فان ادراك المدخر انه سيشارك في ربح المشروع في قريته ستتولد عنده الرغبة بالمسئولية تجاه المشروع والعمل على حمايته وانجاحه .

● يعني ان قضية التنمية الشعبية في المرحلة القادمة يمكن ان تتبلور في سؤال هام كيف يمكن ان نجعل الجميع يسهمون في مصالحهم المشتركة ؟

وهو سؤال لابد ان تتضح اجابته من خلال الحزب الوطني الذي كان له دور الريادة في « الانفتاح على الداخل » في شكل التنمية الشعبية ـ فاذا ما وحد الجميع اراداتهم وجمعوا كلمتهم على مباشرة العمل في الاتجاه المحدد ، فان مثل هذا التعاون في العمل الذي يقوم على اساس الفهم المشترك يمكن تحقيقه بسهوله في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لانها عادة لا تعاني من النظام المعقد والبيروقراطية عند اتخاذ القرار

وبعد .. فاذا كانت السياسة الاقتصادية في السنوات الاخيرة قد اتجهت الى الانفتاح على العالم الخارجي بهدف مشاركتهم لنا في التنمية ، والاستفادة بامكانياتهم .. فان التنمية الشعبية هي *الانفتاح على الداخل* حتى تنطلق *الطاقات الكامنة* داخل الانسان المصري وتهيئة المناخ المناسب له ليسهم الجميع في تحقيق مصالحهم المشتركة .

عبد الرحمن عقل